



مريم تسافر من جبل صابر الى وسط المدينة لبيع الخبز لأن معظم المخازن في المدينة قد أغلقت. هي المعيل الوحيد لأحفادها. تصوير عبد الناصر الصديق/أوكسفام.

لملمة الأجزاء المتناثرة في اليمن

ما الذي يحتاجه اليمنيون لإعادة بناء حياتهم في بلد يمزقه الصراع

أكثر من ثلاثة ملايين يمني اضطروا إلى الفرار من منازلهم جراء النزاع الدائر في البلاد. فقد أضحي العديد من المواطنين غير قادرين على العودة إلى منازلهم. فمع ارتفاع معدلات البطالة وتراكم الديون والغلاء المتزايد في أسعار السلع الغذائية، لم يعد بمقدور المواطن البسيط التكيف مع أعباء الحياة. فقد أصبح الرجال ينضمون إلى الجماعات المسلحة وتجبر الفتيات وبشكل متزايد على الزواج. كما أن معدلات الجريمة والاضطرابات المجتمعية آخذة في الارتفاع. فبينما تتلاشى الآمال في الوصول لمحادثات سلام ناجحة، تبقى حياة الملايين من اليمنيين في تدهور سريع مما يقلص فرص تأمين السلام.

الملخص:

"لا يمكن لأحد أن يتخيل ما معنى أن يكون الشخص نازحاً باستثناء أولئك الذين أجبروا على ترك منازلهم بحثاً عن الأمان". جمال، وهو أب لطفلين - يقيم مع عائلته في خيمة صغيرة في مخيم في قرية قباء، محافظة تعز.

عندما التقت منظمة أوكسفام مع أكثر من ١٠٠٠ شخص يعيشون في خضم الصراع القائم في اليمن، أجمع الجميع تقريباً بأنهم يريدون الحصول على أبسط الأساسيات التي يحتاجها كل إنسان للعيش بسلام في منزله ومصدر دخل يلبي احتياجات عائلاتهم.

ولكن الـ ١٨ شهراً من الحرب وضعت البلاد في أزمة حقيقية. فالاقتصاد في تدهور، حيث أن واحدة من كل أربع شركات أغلقت أبوابها إلى الآن و٧٠ في المئة من القوى العاملة قد سرحوا من أعمالهم¹. فالاشتباكات العنيفة والغارات الجوية المميتة قتلت وجرحت الآلاف من الرجال والنساء والأطفال وأجبرت أكثر من ثلاثة ملايين شخص على مغادرة منازلهم. فنصف إجمالي السكان في اليمن لا يملكون ما يكفيهم من الطعام. ففي بعض المناطق، فإن عملية تسليم المواد الغذائية تم عرقلتها بشكل متعمد. يذكر أن جميع أطراف النزاع بما في ذلك الأطراف التي تقوم تسليحها الحكومات الغربية - قد ارتكبوا انتهاكات للقانون الإنساني الدولي.

فواحد من كل خمسة أشخاص تقريباً تحدثت إليهم منظمة أوكسفام قالوا بأن منازلهم قد تعرضت للتدمير، وأن ثلثي الأشخاص قالوا بأنهم اضطروا للنزوح لفترة عشرة أشهر أو أكثر. كما وقال أيضاً ثلثي الأشخاص بأن أفراد من عائلاتهم المقربة إما لقوا حتفهم أو تعرضوا للإصابة جراء الاقتتال، كما أن نصف العائلات تقريباً قالت بأنها تقوم برعاية أطفال غير مصحوبين بذويهم².

أما بالنسبة لأولئك الأشخاص الذين حاولوا العودة إلى ديارهم، قد وجدوا أجسام غير منفجرة، ومدارس ومصانع ومراكز صحية مدمرة. حيث أشار العديد منهم لمنظمة أوكسفام بأن ليس لديهم أي نية للعودة إلى بيوتهم. فقد كشفت لقاءات فردية ومناقشات على شكل مجموعات بأن هناك شعور عام بأن البلاد تتجه نحو الانهيار. فأغلبيتهم قالوا لأوكسفام بأن معدلات الجريمة في ارتفاع، وأن العنف ضد النساء واستغلالهن في تصاعد.

فقد اضطر المواطنون الذين يعيشون في مساكن مكتظة إلى الاستدانة، وإلى تقاضي أجور ضئيلة مقابل الحصول على العمل من أجل تأمين لقمة العيش. فالبعض منهم يعيش من بيع الوقود في الأسواق السوداء، أو من جمع النفايات البلاستيكية التي يمكن بيعها، أو من بيع الحطب، أو من بيع القات (منشطات عشبية شعبية في اليمن).

فمع تلاشي الأمل في نجاح محادثات السلام الشاملة، يزداد الوضع سوءاً على أرض الواقع. حيث أن فقدان مصادر الدخل والتضخم الاقتصادي المتزايد أدى إلى تضيق الخناق على المجتمعات المضيفة، والنازحين على حد سواء الذين يصارعون معاً للبقاء على قيد الحياة. فالأطفال والشباب اضطروا إلى الانضمام إلى الجماعات المسلحة، وحدة التوتر في العلاقات فيما بين المجتمعات وبين العائلات ذاتها في تصاعد، وإجبار الفتيات على الزواج في سن مبكرة، وقال صحفي من محافظة عمران لأوكسفام أنه عندما لا تملك الأسرة ما يكفي من الغذاء، كثيراً ما يضطر الآباء لإجبار بناتهم على الزواج.

ومع كل هذا، مازال الأمل موجوداً. فنتيجة للضغوط الشديدة جراء النزاع، تقوم النساء وعلى نحو متزايد بالبحث عن فرص للعمل لكسب لقمة العيش، وذلك بتشجيع من بعض الرجال الذين يدعمون طموحهن. كما أن الأسواق في كثير من الأماكن ما زالت قادرة على تلبية متطلبات العائلات التي تملك المال.

فبالرغم من مساعدة منظمة أوكسفام لـ ٩٠٠ ألف شخص منذ بداية الأزمة، المطلوب لا زال كبير لتلبية الاحتياجات الأساسية اليومية، ولضمان سلامة الناس وحمايتهم بطريقة مسؤولة. المجتمعات التي تقوم باستضافة النازحين هم بحاجة للمعونة مثلهم مثل الذين يلجئون إليهم. فيجب على الجميع التشاور، وإدماجهم في عملية تقديم المساعدات لضمان وصولها إلى الأسر المحتاجة (بما في ذلك التجمعات المهمشة اجتماعياً). ليس هذا فقط، فالمواطنون اليمنيون هم بحاجة ماسة إلى المساعدة لتمكينهم من الرجوع إلى العمل، ولتأمين مصدر للدخل لهم ودعم قدرتهم على الاكتفاء الذاتي. فحتى لو انتهى الاقتتال الدائر بشكل فعلي، ستحتاج البلاد لسنوات حتى

تستعيد عافيتها. فإذا انتهى الصراع الآن وبدأ العمل، هناك إمكانية لتحسن ظروف المعيشة على المدى القصير والمتوسط والحد من تأثير أزمة قد فرضت على اليمن وشعبها مطولاً.

فالتوصيات التالية توضح كيف بإمكان كل من الجهات اليمنية والإقليمية والدولية والإنسانية أن تدعم هذه الجهود:

يتوجب على الحكومة اليمنية والمجلس السياسي الأعلى على جميع المستويات ما يلي:

- التنفيذ والالتزام بالوقف الفوري والشامل لإطلاق النار في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك التوقف عن دعم الغارات الجوية والقتال البري.
- إصدار التعليمات العامة لموظفي الأمن، والجماعات المسلحة المرتبطة بها التي تمنع وصول وتلقي المساعدات.
- تأمين حماية للنساء، والرجال والفتيان، والفتيات من جميع أشكال الإساءة، والعنف القائم على أساس الجنس (الجندر) من خلال تطوير الالتزام بمعايير التي يمكن مراقبتها من قبل لجان حماية شاملة، بقيادة محلية، وبالتعاون مع لجان تنسيقية وقائمة على مبدأ عدم التصعيد.³
- استشاره النازحين والعائدين، والمجتمعات المضيفة، والاستجابة لمطالبهم من أجل تقديم الدعم الذي يحتاجونه وللحفاظ على السلامة وبناء سبل العيش.

يتوجب على التحالف العسكري بقيادة السعودية والحكومات الغربية ما يلي:

- التنفيذ والالتزام بالوقف الفوري والشامل لإطلاق النار في جميع أنحاء البلاد.
- وقف أعمال تأجيج الصراع، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي من خلال التوقف عن توريد الأسلحة إلى جميع الأطراف والإيفاء بالتزاماتها القانونية بموجب معاهدة تجارة الأسلحة.
- تأمين عمليات التحويلات النقدية اللازمة لضمان قدرة المواطنين على تلبية احتياجاتهم الأساسية، وتأسيس سبل العيش المستدامة.
- زيادة الموارد لتقديم المساعدات الفورية لتأمين مستلزمات المعيشة للنازحين والعائدين، بما في ذلك الموارد للمجموعات النسائية المحلية ودعم عمل المرأة من خلال المهارات والتدريب.
- تمويل إزالة الذخائر الغير منفجرة والمناطق الملوثة، ودعم برامج للتوعية العامة حول مخاطر تلك الأسلحة وتقديم تعويضات للضحايا.
- يتوجب على المانحين ممارسة الضغط على الجهات الحكومية وغير الحكومية اليمنية لحماية النازحين وعمال الإغاثة في جميع أنحاء البلاد، وجعل التمويل مشروطاً بتوفير الحماية.

يتوجب على الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية ما يلي:

- الإسراع بتعزيز عملية الاستجابة بتقديم الموارد المالية والبشرية الكافية لتقديم المساعدة الفورية للمعيشة حيثما أمكن، وكذلك إرسال الموظفين لتقديم خدمات الحماية المتزايدة، وتعزيز المساءلة للسكان المحليين.
- تأكيد على احتياجات كل من النازحين والمجتمعات المضيفة في صياغة المشاريع المستقبلية من أجل تعزيز الاستقرار على المدى الطويل، ومنع ظهور حالات جديدة من الصراع.
- إنشاء آليات واضحة لمشاركة حقيقية للمجتمعات المحلية في تقديم المساعدة الإنسانية على مستوى المناطق والقرى. وينبغي تصميم الاستراتيجيات مع إشراك المجتمع المحلي في المركز. وينبغي إعطاء اهتمام خاص لضمان المشاركة الفعالة للنساء والفئات المهمشة.

١. المقدمة

تعاني اليمن ومنذ أكثر من ١٨ شهراً من الصراع الوحشي القائم. فقد اشتعلت الحرب من قبل قوات التحالف التي تقودها السعودية والحكومة اليمنية ضد حركة أنصار الله (المعروفين أيضاً باسم الحوثيين) التي انضمت إلى القوات المسلحة الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح. حيث كان تأثير الصراع مدمراً. أدى إلى مقتل أكثر من ٦٥٠٠ من الرجال والنساء والأطفال وإصابة آلاف آخرون جراء الغارات الجوية، والقصف والمعارك البرية، ونيران القناصة. فعدد لا يحصى من المنازل وأجزاء حيوية من البنية التحتية تك تدمرها.⁴ ويذكر أن جميع أطراف النزاع قد ارتكبت انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي.

هناك أكثر من ١٣ مليون يمني ممن هم بحاجة ماسة إلى مساعدات إنسانية فورية مع سبعة ملايين شخص يعانون من نقص الغذاء على مستوى عاجل. وقد فر أكثر من ثلاثة ملايين شخص من منازلهم، حيث يعاني العديد منهم من الديون المتزايدة ومن العوز. تم استضافة محادثات للسلام في دولة الكويت لوحظ جزئياً أن وقف الأعمال العدائية وصل إلى النهاية، مع تصاعد الغارات الجوية والاقتتال البري لمرة أخرى. فبالنسبة للملايين من النساء والرجال والأطفال اليمنيين، لا تزال الحياة تمثل صراعاً يومياً وعنفاً وتهديداً مستمراً.

بالنسبة للكثيرين، القتال، هو سبب رئيسي في تدمير مصادر رزقهم التي تمكنهم من إعالة أسرهم. فالقتال قد دمر البنية التحتية للأسواق وشل نشاط الاقتصاد المحلي ومنع الناس من القدرة على العمل في أمان. فالقطاع الخاص في اليمن قد سوي بالأرض نتيجة للصراع القائم، فبمعدل واحدة من أربع شركات قد أغلقت أبوابها، و ٧٠ في المئة من القوى العاملة قد تم تسريحهم من عملهم.⁵ حيث قال المواطنون في جميع أنحاء المحافظات الشمالية والجنوبية لأوكسفام بأنهم لا يستطيعون العثور على وظائف بسبب استمرار انعدام الأمن والقتال.⁶

فالمزارعين في جميع أنحاء البلاد قد تضرروا بسبب ارتفاع أسعار الوقود حيث لم يعد بمقدورهم توظيف أحد، الأمر الذي أدى إلى ترك أفقر الأسر بدون أي دخل. فأغلب الملايين الذين فروا من ديارهم لا يستطيعون الوصول إلى أراضيهم وممتلكاتهم.

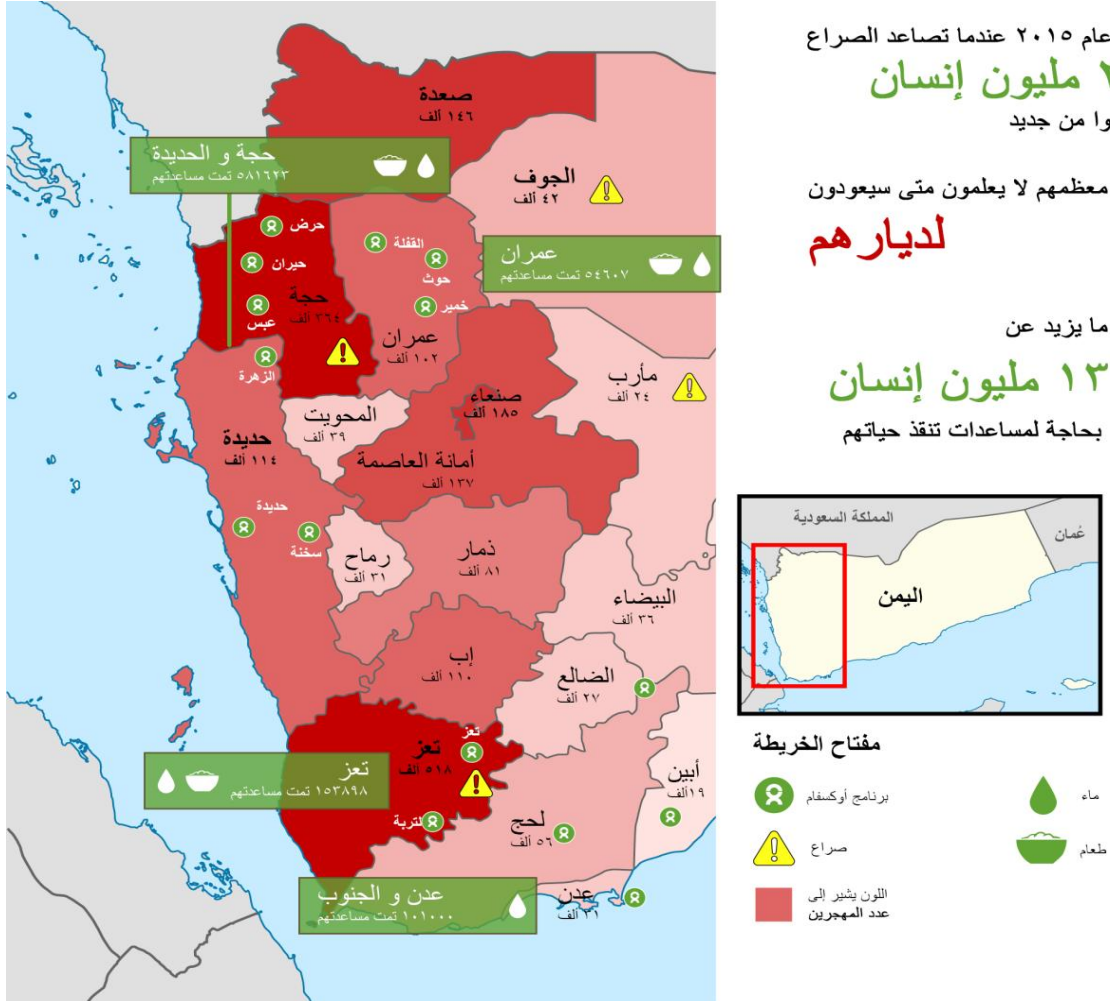
الدولة اليمنية في انهيار وذلك مع انعدام الخدمات الحكومية والرواتب وعدم القدرة على تقديم المساعدات للملايين. فنتيجة للتضخم الجامح في الاقتصاد، والقيود المفروضة على حركة البضائع والسلع الحيوية من قبل عدد لا يحصى من الجماعات المختلفة العائلات هي الأكثر تضرراً وبشكل كبير. فأي ارتفاع في الأسعار أو الحد من توفر الغذاء سيكون له الأثر المدمر على سكان فقراء جائعين، ومنهكين أصلاً.

وعلى الرغم من تلك التحديات، وجد البعض العديد من الوسائل من أجل البقاء، مثل بيع الوقود في السوق السوداء، أو جمع النفايات البلاستيكية لبيعها، أو العمل التطوعي المدفوع من قبل بعض وكالات الإغاثة العاملة في البلاد، أو بيع الحطب، أو بيع القات.⁷ وقال البعض أنهم حصلوا في السابق على دخل من خلال العمل في الصندوق الاجتماعي للتنمية.⁸ في حين قال عدد قليل جداً من الناس بأنهم يتلقون تحويلات من أقارب يعملون في الخليج.⁹

ويذكر أن منظمة أوكسفام قامت بين يناير/كانون الثاني ومايو/ أيار ٢٠١٦ بإنهاء العمل على دراسة تتعلق بالحماية¹⁰ والأجناس (التمييز عن طريق الجنس)¹¹ في اليمن. حيث قامت منظمة أوكسفام بالتحدث إلى أكثر من ٩٩٠ شخص، ومع ما يقرب من ٨٠ مجموعة في جميع أنحاء مناطق الشمال والجنوب للبلاد، كجزء من هذين الدراستين للسكان المتضررين من النزاع. حيث كانت الدراسة المتعلقة بموضوع الحماية قائمة على تحليل معمق لاحتياجات النازحين والمجتمعات المضيفة، وتحديد نقاط الضعف. فأولئك الذين شملتهم الدراسة هم من محافظات عدن وعمران وحجة وتعز.

أما الدراسة الثانية كانت لها علاقة بالبحث عن موضوع تأثيرات الأزمة القائمة على علاقة الأجناس، بهدف جمع المعلومات الإنسانية وتحديد التدخل قصير وطويل الأمد. وقد أجريت الدراسة في شراكة مع منظمة كير (Care) ومؤسسة مشروع القدرات الاحتياطية للأجناس (GenCap)¹²، وشملت كل من محافظات عدن وتعز وحجة وأبين.

الشكل 1: على الرغم من التحديات، منظمة أوكسفام تقدم على الأرض.



٢. رحلة البحث عن الأمان

يعتبر أكثر من ١٠% من مجموع السكان في اليمن يقومون بالبحث عن الأمان، فما معدله واحد من كل خمس أشخاص - تحدثوا إلى منظمة أوكسفام - أفادوا بأن منازلهم قد تعرضت للتدمير.¹³ فالدراسة التي أجرتها أوكسفام تشير إلى أن ثلثي السكان يعيشون حياة غير مستقرة، وبعيداً عن منازلهم لمدة ١٢ شهر أو أكثر، وذلك منذ بدء الصراع في مارس/آذار ٢٠١٥. فقد تحدث الناس عن عيشهم في خوف دائم جراء تدهور الوضع الأمني، واستمرار الغارات الجوية، والقتال البري الذي قد يجبرهم على الفرار مرة أخرى.

فما يقرب من نصف أولئك النازحين يقيمون في محافظات عدن وتعز وحجة والضالع مع تجمعات كبيرة في أبين والبيضاء وإب وصعدة وعمران.¹⁴ فمعظم الأشخاص الذين تحدثوا إلى أوكسفام كانوا قد غادروا منازلهم من تعز وحجة وصنعاء وصعدة وأمانة العاصمة. ولكن، يمكن القول بأنه يصعب تخيل صورة للنزوح في داخل اليمن بشكل كامل، وذلك بسبب العقبات التشغيلية واللوجستية التي تواجهها المنظمات الإنسانية، والتي تعمل جاهدة للوصول إلى مناطق كثيرة في البلاد، بالتحديد في منطقتي صعدة والحديدة.

فقد أدلى الأشخاص- الذين شملتهم دراسة أو كسفام - بالقول بأنهم أجبروا على النزوح من منازلهم لأسباب تتعلق بعدم توفر الأمن والتهديد بالعنف أو الخوف من موت أحد أفراد العائلة، أو الخوف من عمليات الاختطاف.¹⁵ فما يقرب من ٧٦ بالمئة من الأشخاص الذين استطلعت أو كسفام آرائهم قد أجبروا على الفرار من منازلهم جراء الغارات الجوية. فبالرغم من الالتزامات الدولية للعديد من القوي الغربية والموقعة على معاهدة تجارة الأسلحة، ما زالت العديد من الدول تقوم ببيع الأسلحة على الرغم من وجود أدلة مدعومة وواضحة على وجود خطر استخدامها في أعمال تنتهك القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

١. الهروب كان الخيار الوحيد

تحدثت أو كسفام إلى حليلة، وهي أم لثمان أطفال. اضطرت حليلة إلى الفرار من منزلها بسبب الصراع الشرس الحاصل والغارات الجوية، التي أودت بحياة جوزها.¹⁶ تقول حليلة "لم يكن بإمكانني رؤية أي شيء بسبب الغبار، كل ما أذكره هو أنني كنت أنادي وبصوت عالٍ على أطفالي". فمع عدم وجود أي مكان آمن، اضطرت حليلة للهروب إلى مخيم عمران. فقيل أن تقوم باستلام القسائم الغذائية من منظمة أو كسفام، أجبرت حليلة أن تعيش على ما يتم منحه من طعام ودواء من قبل الناس. ففي السابق، كانت العائلة تأكل وجبة واحدة فقط في اليوم.



حليلة وأطفالها الثمانية يسكنون مع نازحين آخرين في مخيم عمران. الصورة من تصوير: مؤيد الشيباني - أو كسفام

تقطعت أوصالهم بسبب الفوضى - أطفال بدون ذويهم

على الرغم من صعوبة إحصاء أعداد الأطفال الذين تم انفصالهم عن ذويهم في فترة الصراع، إلا أن ما يقرب من نصف الأسر - الذين شملتهم دراسة أو كسفام - يقومون باستضافة قاصر غير مصحوب أو منفصل عن عائلته.¹⁷ حيث قالت عدد من النساء النازحات في محافظة حجة بأنهن يشعرن بالقلق الكبير من طبيعة تواجد أحبائهن.¹⁸ فمع الاشتباكات العنيفة المستمرة وتواجد الجماعات المسلحة تحرم الأسر المشتتة من العودة إلى ديارهم أو من لم شملهم.

فغالباً ما يضطر أولئك الذين لا يملكون خياراً للعيش مع أو بالقرب من عائلاتهم أو من أشخاص محل ثقة إلى البحث عن ملجأ في الأماكن المزدحمة بما في ذلك استئجار الغرف أو العيش في المباني العامة أو في خيام أو في ملاجئ مؤقتة أو العيش في الأراضي العامة أو الخاصة.¹⁹ والجدير بالذكر بأن كثير من النازحين قد اتخذوا المدارس كمأوى لهم - وهو عامل آخر أدى إلى عرقلة العملية التعليمية لآلاف من الأطفال اليمنيين.²⁰ فقد اضطرت الكثيرين إلى مغادرة المدارس حتى تستمر عملية التعليم، ولكن تبقى العديد من العائلات بلا مأوى وبدون أي مكان آمن يلجئون إليه.²¹

ففي عجلة الهروب من منازلهم في رحلة البحث عن الأمان، غالباً ما تكون الناس غير قادرة على أخذ كل ما يحتاجونه للحفاظ على صحتهم وكرامتهم أو للوصول إلى الخدمات الأساسية. فقد حدثنا الناس بأنهم في كثير من الأحيان، كان فقط في مقدورهم أخذ

وثائقهم الثبوتية وبعض من الملابس والبطانيات وهواتفهم المحمول. فقد نجا الكثير منهم بالقليل القليل لأكثر من عام إلى الآن، ولكن بعض منهم أخبروا أو كسفام بأنهم أجبروا على الفرار في عجلة، وأنهم لم يتمكنوا حتى من أخذ وثائقهم الثبوتية المهمة والتي تمكنهم من الوصول إلى المساعدات، وأنهم تركوا عرضة للمضايقات والاعتقال من قبل الجماعات المسلحة.²²

انهيار منظومة القانون والحماية

مع انهيار منظومة القانون والنظام، لم يعد الناس يشعرون بالحماية من قبل الشرطة أو النظام القانوني. فالغالبية العظمى ممن تحدثوا إلى أو كسفام أكدوا بأن العمليات الإجرامية في تزايد، وأن الجرائم تمر دون محاسبة.²³ فالناس يخشون على نحو متزايد من عمليات السرقة والنهب لممتلكاتهم ولمحلاتهم التجارية.²⁴ فعلى سبيل المثال، في منطقة المسراخ في محافظة تعز الريفية، تمت سرقة لوازم ومعدات طبية من المستشفى، حيث ترك سكان المنطقة بدون خدمات صحية وذلك منذ أواخر أبريل/نيسان وبدون أي مؤشرات للحصول على علاج فوري.²⁵

فارتفاع معدلات الجريمة يؤدي إلى تفاقم حدة التوتر وإيجاد حالة من انعدام الثقة المتبادلة بين النازحين والمجتمعات المضيفة. فغالباً ما يتم إلقاء اللائمة على "الحيران الجدد" باتهامهم بأنهم هم من يقومون بخرق القانون. ووسط حالة عدم الاستقرار، تتمتع الجماعات المسلحة بقوة أكبر بمنأى عن مساءلة السلطات. فعندما يدرك السكان المحليين أن الجماعات المسلحة قد ضمنت بيئة أكثر حماية، وأن المجتمع حديث المنشأ يقوم بدعمهم – الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى تعزيز قوة الجماعة المسلحة – مما يمثل تحدياً مباشراً لمؤسسات الدولة.²⁶ فعلى سبيل المثال، في المحافظات الشمالية، يشير تقرير المجتمعات إلى انتشار القانون والنظام مع قلة في عمليات الخطف، وذلك بسبب تواجد المجموعات المسلحة. ولكن في المناطق الجنوبية في عدن والمحافظات المجاورة العكس هو الصحيح، حيث يستمر غياب الاستقرار ويزداد أعمال العنف بالرغم من تواجد الجماعات المسلحة.

ففي المناطق التي تمت السيطرة عليها من قبل الجماعات المتطرفة، غالباً ما يفيد اليمينيين البسطاء بأن السلطات الجديدة (الجماعات المسلحة) هي أكثر قدرة على تقديم الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي.²⁷ هذا الأمر يمثل تحديات ضخمة في إعادة بناء الثقة مع مؤسسات الدولة وتساهم بشكل كبير في استمرار حالة عدم الاستقرار والانهيار.

فما يقرب من ٨٣ من الأشخاص المستطلعة آرائهم في دراسة منظمة أو كسفام أفادوا بأنهم يشعرون بالأمن أكثر في المناطق التي تعمل فيها المنظمات الإغاثية. ولكن، لا يوجد عدد كاف من المؤسسات الدولية التي تعمل في المناطق التي يصعب الوصول إليها للاستجابة لحجم المساعدات المطلوبة، ناهيك عن مراقبة عملية التوزيع وتأمين المدنيين.²⁸ فعلى سبيل المثال، قالت لنا النساء في المجتمعات المضيفة في منطقة المعافر في تعز بأنه على الرغم من تزايد أعداد النازحين وحاجتهم الماسة للمساعدة إلا أنهم لم يروا إلا القليل من المساعدات الإغاثية.

حرية النساء في الحركة أو العمل

بالرغم من أن حقيقة تمكن بعض الجماعات المتشددة المسلحة من الفوز بثقة المجتمعات المحلية من خلال قدرتهم على تقديم المساعدات الأساسية، لاتزال النساء والفتيات تتعرض للعنف وللإساءة في المعاملة وللإستغلال (بما في ذلك الإساءة والاستغلال الجنسي) من قبل المجموعات المسلحة، طالما استمر الصراع.²⁹

فالنساء من (مجتمعات المهمشين)، وهي فئة تعرف تاريخياً بأنها من الأقليات العرقية والطبقة الدنيا. قالوا لأوكسفام بأنهم كانوا ضحايا للعنف، بما في ذلك العنف الجنسي والتحرش المتكرر من قبل المجموعات المسلحة، بالأخص في نقاط التفتيش. كما أشارت الدراسة بأن الرجال أيضاً هم عرضة للاعتقال التعسفي والاحتجاز عند نقاط التفتيش مما أثر بالسلب على حرية تنقلهم والحد من إمكانيات بحثهم عن العمل.³⁰ فالرجال والنساء على حد سواء معرضين للعنف والتحرش في محافظة تعز بسبب انتشار نقاط التفتيش التي يديرها مجموعات مسلحة تعمل في مناطق نزاع مشتتة.

مما لا شك فيه، بأن الحرب قد ساهمت وبشكل كبير في تعزيز قوة الجماعات المتشددة.³¹ ففي مناطق مثل ألبين ولحج، والتي كانت تخضع تحت سيطرة الجماعات المتشددة، في كثير من الأحيان، كانت (الجماعات المتشددة) تقوم بتطبيق مبدأ "المحرم" بشكل متزايد، ما يعني أن النساء لا يستطعن التنقل في المناطق العامة بدون مرافقة أحد الرجال من أفراد عائلتها.³² في محافظة ألبين، مثلت النساء في السابق نسبة عالية من العمالة، وعموماً في الخدمات العامة،³³ ولكن تطبيق قانون (المحرم) له تأثير سلبي على فرص حصول النساء على عمل. فالنساء قالوا لأوكسفام بأنهن يعانين من قلة الثقة بالنفس مع ندرة في الفرص التعليمية.

٣. حرب بلا نهاية

بالإضافة إلى الآثار المباشرة للحرب، فإن الصراع في اليمن له عواقب طويلة الأمد على الأفراد والمجتمعات. فقبل تصعيد النزاع في مارس/ آذار ٢٠١٥، نزح ٣٤٤ ألف شخص من منازلهم بسبب سلسلة من الحروب في شمال البلاد. فقد ارتفع هذا العدد الآن إلى أكثر من ثلاثة ملايين نازح – أي ما يمثل زيادة تصل إلى أكثر من ثمانية أضعاف في بلد يحتل المرتبة الرابعة لأكثر الدول الهشة على مستوى العالم.³⁴ حيث أن اثنان من كل ثلاثة أشخاص هجروا لمدة تتراوح بين ١٠ أشهر أو أكثر. وقد عاد ما يقرب من ٩٥٠ ألف شخص إلى بيته بمستقبل غير مؤكد بسبب تدمير واسع للبنية التحتية ومنازل مدمرة وعدم وجود مدارس كافية للأطفال، وبسبب وجود نظام صحي غير مؤهل وانتشار البطالة على نطاق واسع.³⁵

فالعديد ممن تحدثوا لمنظمة أوكسفام قالوا بأنهم ليس لديهم أي نية أو احتمال للعودة إلى منازلهم.³⁶ فبالنسبة لأولئك الذين لا يستطيعون العودة، بعضهم قد اندمج في المجتمع المحلي (المضيف) وخاصة إذا كان لديهم روابط عائلية أو قبلية. أما الفئات المهمشة، (مثل فئة المهمشين)، فغالباً ما يكون هناك دوافع ضئيلة تدفعهم للعودة إلى البؤس التي اتسمت به الأوضاع المعيشية في السابق. فالكثيرين منهم يفضلون البقاء في الأماكن التي لجأوا إليها. ولكن عندما يختار الناس الاستقرار والاندماج داخل مجتمع فيه انتماءات سياسية متناحرة ومعروفة بأنها معارضة، يكون الاندماج شبه مستحيل.

وفي مقابلة أجريت مع علي عبد المجيد، رئيس المجلس المحلي في عدن، والذي أشار إلى أن فرص العمل في كثير من الأحيان ما تمنح لأولئك المعروفين في داخل المجتمع المحلي،³⁷ مما يضع النازحين في وضع صعب عندما يقومون بالبحث عن عمل مدفوع الأجر. ومن المرجح أن النازحين في اليمن سيستمررون في تحمل أعباء ظروف معيشية صعبة وسيعانون من ويلات البطالة لسنوات قادمة.

٢. فرص العمل والحياة تركت في حالة خراب – قصة عمار

كانت الحياة قبل اندلاع الحرب تسير بشكل طبيعي بالنسبة لعمار، والذي يعمل كسائق حافلة. يبلغ عمار ٤٤ عاماً، وهو من مدينة تعز. كان الرجل قادراً على العمل، وعلى تلبية متطلبات أبنائه الأولاد والبنات السبعة بما فيهم رضيع. ولكن بعد اندلاع الحرب، أصاب صاروخ حافلته والتي كانت تمثل مصدراً للرزق وأدى إلى تدميرها وهي تقف أمام منزله. شرح لنا عمار ما حدث عندما سمع دوي انفجار ثان: "ركضنا أنا وعائلتي إلى منزلنا، مع طفلي الرضيع نحو ما كان منزلنا، وشاهدت أعمدة الدخان تتصاعد إلى السماء، كان المنظر وكان المنزل مدخنة ضخمة. حيث دمر الصاروخ الثاني الذي استهدف المنزل غرفة واحدة والسقف وتطايرت جميع الأبواب والنوافذ. لقد وجدت نفسي مثل رجل أعمى في الشارع لا أدري ماذا أفعل. لم يتبقى لي أي شيء: لا حافلة ولا منزل. وكان العزاء الوحيد لي أن الصاروخ الثاني لم يقتل أحد منا، إما عن طريق الصدفة أو نعمة من الله". فبعد أن ذهب عمار واسرته إلى منزل والده، عاد إلى مكان دمار منزله للبحث عما تبقى له من حياته المدمرة. وكان صاروخ آخر قد أصاب منزل جاره، فقتل جاره على الفور. أقدم عمار على بيع كل ما تبقى له لتوفير المأوى والأمان لعائلته وذلك بالسكن في مركز صحي مهجور في منطقة بئرا تعزية. فجميع ما يملكونه ومخزاتهم بالكامل قد نفذت تقريباً. ومع ذلك فإنه لا يريد أن يسافر كثيراً في بحثه عن عمل لأنه يخشى على سلامة عائلته.

خطر الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة

أدى الوجود الهائل للألغام الأرضية وغيرها من الذخائر غير المنفجرة الى الحد من الإنتاج الزراعي ومنع الناس من العودة إلى ديارهم. حيث تفيد تقارير صادرة عن الأمم المتحدة بأن مناطق شاسعة قد تأثرت نتيجة للألغام الأرضية والتلوث الناجم عن المتفجرات.³⁸ فقد تم توثيق مقتل وإصابة العديد جراء انفجار الألغام الأرضية في المحافظات الجنوبية والشرقية من أبين وعدن ومارب ولحج وتعز.³⁹ وأفاد تقرير صدر مؤخراً عن منظمة العفو الدولية بأن ما لا يقل عن ١٦ مدنياً (بينهم تسعة أطفال) قتلوا أو أصيبوا بقتابل عنقودية بين يوليو/ تموز ٢٠١٥ وأبريل/ نيسان ٢٠١٦، والكثير من الحالات يعلن عنها متأخر،⁴⁰ والكثير من حالات الوفاة لازالت غير موثقة.

قال الأشخاص الذين شملتهم دراسة منظمة أوكسفام بأن الذخائر غير المنفجرة تشكل عقبة كبيرة في استخدام الأراضي المنتجة في السابق بسبب ما تمثله من خطر على حياة وسلامة أولئك الذين يحاولون العودة مجدداً إلى مجال العمل الزراعي. فغالباً ما يشعر الناس أنهم لا يملكون أي خيار آخر سوى المخاطرة بحياتهم والعمل على أرض يحتمل أن تكون ملوثة وقاتلة.

٣. رحلة عودة غصيب الطويلة إلى المنزل

غاصيب الفقيه كان يسكن في منطقة ضحيان محافظة صعدة لكنه اضطر إلى الفرار مع أطفاله عندما تعرضت قريته والمزارع المجاورة للقصف. استطاع غاصيب الوصول إلى الأمان في منطقة عمران حيث يشارك عائلته الآن في غرفة واحدة. اعتاد غاصيب على العمل في صعدة (نحو ٢٠ يوماً في الشهر) لكنه لم يتمكن من العثور على عمل في عمران. وقال غاصيب بأن "معظم المزارع تعرضت للقصف وللجفاف بسبب شح الوقود اللازم لتشغيل مضخات المياه". وأضاف "الوضع سيء للغاية. أنا وعائلتي نأكل وجبة واحدة فقط في اليوم، وأحياناً اثنتين على الأكثر، لأنني لم أستطيع العثور على عمل". فعلى الرغم من أن منظمة أوكسفام قادرة على دعم غاصيب وعائلته، إلا أن الحاجة إلى المساعدات الإنسانية كبيرة جداً.



غاصيب الفقيه، وابنته آية ثماني سنوات، وابنه سلطان لبالغ من العمر ثلاث سنوات، في غرفة واحدة تضم جميع أفراد الأسرة. تصوير: مؤيد الشيباني / أوكسفام

لا خيار بالنسبة إلى البعض سوى العودة

نظراً إلى يأسهم، قام البعض من النازحين العودة إلى مناطقهم الأصلية لتقييم الوضع، والبحث عما تبقى من ممتلكاتهم، وتقييم إمكانيات كسب أي نوع من أنواع الدخل. فبالفعل، تمكن العديد منهم من العودة إلى منازلهم، أما البعض الآخر اضطر إلى الاستئجار للبقاء مع أفراد الأسرة. فمن إجمالي عدد الـ ٣,١ مليون نازح، عاد ما يقرب من ٩٤٩,٤٧٠ شخص إلى منازلهم وهم بحاجة عاجلة

إلى الدعم لإيجاد فرص عمل، خاصة في كل من: عدن وأمانة العاصمة وتعز.⁴¹ فمن المتوقع أن تقوم أعداداً كبيرة من الناس بالعودة إلى محافظة صعدة التي تعرضت لقصف شديد، على الرغم من أن العدد الإجمالي الحالي للعائدين غير واضح. في يوليو/ تموز الماضي، لاحظ موظفو منظمة أوكسفام حركة بطيئة لعودة السكان إلى محافظة صعدة قادمين من محافظة عمران.

أما بالنسبة لأولئك الذين لم يتمكنوا من المجازفة والعودة، تشير التقديرات بأنهم يتوجهون مرة أخرى إلى الأماكن التي تتمتع بنوع ما من الأمن. وبسبب استمرار حالة عدم الاستقرار، فمن المحتم اعتبار أولئك الأشخاص الذين تمكنوا من العودة إلى منازلهم ضعفاء واعتبارهم داخل دائرة النزوح.

فنظراً لعدم وجود مصادر أخبار موثوقة ولوجود وسائل إعلام محلية حزبية مضللة،⁴² فمن الصعب على النازحين تقييم وضع أماكن سكناهم الأصلية من بعيد. فمن المستحيل لأكثر من مئات الآلاف من النازحين حتى التفكير في العودة إلى ديارهم نظراً لاستمرار العنف والتدمير الكبير الذي لحق بالبنية التحتية.⁴³ فما يقرب من نصف الذين أجرت معهم منظمة أوكسفام مقابلات لا ينوون العودة إلى منازلهم بدون تحسين الوضع الأمني.

الآثار المترتبة على الأشخاص والمجتمعات

التعايش الاجتماعي: الضغوطات على الأسر والنازحين والمجتمعات المضيفة

مع تواصل حركة النازحين بحثاً عن الأمان والمأوى، هناك زيادة في حدة التوترات داخل الأسر ومع المجتمع المضيف على نطاق أوسع.⁴⁴ فعلى سبيل المثال، فقد يرجع سبب التوتر لمراعي الثروة الحيوانية المشتركة أو بسبب نفاذ الحطب من الغابات المستخدم لأغراض طهي الطعام للنازحين.⁴⁵ فقد أوضحت أماني زهير، مديرة مركز الأمل الوطنية في حجة، بأن الصراع المستمر بين المجتمعات يعني أن بعض النازحين قد يضطروا إلى الانتقال إلى مناطق أخرى. فعلى الرغم من هذا، قال السكان في جميع المناطق أن العلاقة بين النازحين والمجتمعات المضيفة هي طيبة بشكل عام.⁴⁶ في حين قال بعض الناس من المجتمعات المضيفة لمنظمة أوكسفام بأن النازحين أنفسهم في وضع صعب ويجب التعبير عن حس التضامن معهم وجعلهم يشعرون كما لو كانوا في منازلهم، وذلك بالرغم من أن أوضاع المجتمعات المضيفة صعبة جداً.⁴⁷

فبعض التقارير أفادت بأن النازحين قد تعرضوا للحرمان من المساعدات الإغاثية من قادة المجتمعات المضيفة أو الشيوخ بسبب دعم النازحين لأحزاب سياسية معارضة لهم. ففي حالات أخرى، كما هو الحال مع (فئة المهمشين) تقع تلك التجمعات كضحية بسبب النبذ المجتمعي التاريخي.⁴⁸ فبينما تأخذ المؤسسات الإنسانية على عاتقها عمليات تحديد الاحتياجات والقيام بتجهيز قوائم معدة مسبقاً للمستفيدين، فإن دراسة تحديد الاحتياجات التي أعدتها منظمة أوكسفام في مناطق عدن وحجة تشير إلى أن فئة المهمشين وفئات مجتمعية أخرى مهمشة تم استثنائهم من قبل بعض المنظمات الدولية والغير حكومية أو من قبل المؤسسات الخيرية المدعومة من دول الخليج. حيث يشعر العديد من الأشخاص بأنهم لا يملكون القدرة على مطالبة المؤسسات بتسجيل أسمائهم ضمن القوائم أو لا يملكون قيمة "الضرائب" المفروضة الغير رسمية أو "رسوم التسجيل" التي تفرضها النخبة المحلية.⁴⁹ ففي إحدى جلسات النقاشات الجماعية في مقاطعة عبس في حجة، تحدث الناس عن حادثة ما، فبعد الإعلان عن موعد توزيع مساعدات سلة غذائية قامت النخبة المتواجدة في المقاطعة بفرض ضريبة قيمتها ١٠٠٠ ريال يمني (٣-٤ دولارات) للحصول عليها. ومع هذا لم يتم التوزيع بالمطلق.

تزايد خطر الزواج المبكر

داخل مخيمات النازحين، قالت النساء لمنظمة أوكسفام بأن احتمال تعرضهن لخطر الاستغلال الجنسي والاعتداء على الفتيات والنساء هو حقيقي وموجود. فعلى سبيل المثال، هناك تقارير عدة تتحدث عن الزواج القسري وارجاء ذلك إلى أسباب محاولة العائلات حماية بناتهم من التحرش أو العوز لتوفير دخل للعائلة. حيث قال صحفي من منطقة بني صريم في عمران بأنه عندما لا تملك العائلات توفير الطعام الكافي، غالباً ما يقوم الآباء بتزويج بناتهم حتى وإن منح هذا الأمر تخفيف بسيط على الضغط المالي

التي تعيشه عائلة الفتاة.⁵⁰ فبعض الناس تحدثوا عن قصص فتيات صغيرات أجبرن على أن يكن "عراس" لأعضاء من الجماعات المتشددة حتي يتم مساعدة عائلاتهن.

ما يقرب من 32 بالمائة من الفتيات يتزوجن دون سن ١٨.⁵¹ فقبل اندلاع الحرب، كان هناك تقدم في الخطوات المتخذة لمحاربة قضية زواج القصر ولكن مع استمرار الصراع، تراجعت تلك الخطوات إلى الوراء.

كما وتظهر دراسة أو كسفام أيضا زيادة في عدد الرجال الذين يقومون بتعدد الزوجات كنتيجة مباشرة للصراع الذي طال أمده.⁵² قالت أحد النساء "منحت الحرب القائمة الرجال فرص عدة للزواج أسهل من قبل. فقيمة المهر الذي يدفع هو أقل بكثير الآن وذلك لأن الآباء مصرين على تزويج بناتهم". ويذكر أنه في النقاشات الجماعية مع نساء من فئة المهشمين، أفادوا بأن الرجال يقومون بتعدد الزوجات كطريقة لزيادة مدخولهم واستخدام أكثر من زوجة للتسول في المناطق العامة.

زيادة خطر الاستغلال من قبل الجماعات المسلحة

وقال الكثر من الأشخاص لمنظمة أو كسفام عن العديد من الحالات التي اضطر الشبان، وفي بعض الحالات الأطفال، للانضمام إلى الجماعات المسلحة.⁵³ وذكرت الأمم المتحدة أن عدد الأطفال المجندين في الصراع في عام ٢٠١٥ بلغ خمسة أضعاف عن العام الذي سبقه.⁵⁴ في حين أن التطوع هو القاعدة السائدة، إلا أنه على نحو متزايد يجبر الأطفال - أو يتم تضليلهم للانضمام - من خلال وعود كاذبة. هذه الظاهرة منتشرة في كل من شمال وجنوب اليمن مع مختلف أطراف الجماعات المسلحة التي تعمل حاليا في البلاد. الدافع في كثير من الحالات هو اقتصادي. ففي عدن والمحافظات الجنوبية، قال عدد كبير من الناس لأوكسفام بأن الانضمام إلى الجماعات المسلحة هو لأغراض "الحراسة" أو "الحماية"، وهو يمثل مصدراً جاهزاً للأجور اليومية للشباب.⁵⁵

وعندما تحدثت منظمة أو كسفام مع الرجال والنساء في العديد من المحافظات، وأعربوا عن ترددهم في السماح لصغارهم في محاربة الجماعات المسلحة المتطرفة. وقالت أحد الفتيات المستطلعات آرائهن، أن الشباب الصغار يعودون إلى مدنهم 'كأشخاص مختلفين - وأنهم تعرضوا في كثير من الأحيان لحالات صدمة'.⁵⁶

الكثير أفادوا بأن الدافع للانضمام إلى الجماعات المسلحة قد يكون سببه الشعور بالواجب والالتزام في رؤية نهاية للصراع الحالي. ومع ذلك، فإن الانضمام إلى القتال من المرجح أن يكون له تأثير عكسي، ويساهم في دوامة العنف وإراقة الدماء. التجنيد المستمر للأطفال والشباب، خصوصا في الجماعات المسلحة المتطرفة، له آثار وخيمة على مستقبل الاستقرار في اليمن والمنطقة على نطاق أوسع.

٤. الخيار الذي اتخذه زكريا

تحدثت منظمة أو كسفام مع زكريا علي، يبلغ من العمر ٢٣ عاماً، والذي تخرج مؤخراً بدبلوم في صيانة الكمبيوتر من المعهد التقني. فنظراً لعدم الاستقرار والعنف في تعز، وكان غير قادر على العثور على وظيفة، قال زكريا: "إن الحرب في اليمن قد أغلقت جميع الأبواب. والشباب لا يجدون أية فرص متاحة للعمل. والإحباط في عدم توفر فرص عمل دفعت العديد من أصدقائي إلى الانضمام إلى الأطراف المتحاربة في مقابل مبلغ ضئيل من المال".⁵⁷



زكريا هو خريج جديد، ولكن الوضع اليمني المتدهور جعل فرص توفر العمل محدودة جداً، فلا خيار سوى الانضمام إلى القتال. صورة : مؤيد الشيباني /أوكتاف.

٤. حاجة العودة إلى العمل

اليمن بحاجة ماسة إلى نهاية حقيقية للصراع ويتوجب على المجتمع الدولي والإقليمي دعم جهود اليمنيين لالتقاط أنفاسهم وبناء مستقبل أكثر إنتاجاً وسلاماً. بالنظر إلى الظروف الصعبة قد يبدو الوضع ميؤوساً منه بسبب كل ما سبق ذكره، فالحقيقة هي أن تقديم المعونة ليست حلاً سحرياً. ومع ذلك، إذا تم تعبئة موارد عاجلة لمعالجة الأزمة، ودعم سبل كسب العيش في حالات الطوارئ الإنسانية قد يكون هذا العامل له الدور في مساعدة الناس على التكيف والبقاء الآمن في خضم الفوضى، وفي الحد من فرص انتشار الصراع.

فاعتباراً من منتصف شهر أغسطس ٢٠١٦، قامت الجهات المانحة بتقديم ٥٠٩,٥ مليون دولار للاستجابة الإنسانية، وهو ما يمثل ٢٨ في المئة فقط من إجمالي مبلغ الـ ١,٨ مليار دولار المطلوب في خطة الاستجابة الإنسانية لليمن.⁵⁸ فلمواجهة التحديات الاقتصادية المنهارة والأسواق المدمرة وسبل العيش، على المجتمع الدولي أن يضمن وجود الموارد وتوفير الدعم في الوقت المناسب للمجتمعات المضيفة، والأسر العائدة لمساعدتهم في إعادة بناء منازلهم، وسبل العيش والاقتصادات المحلية. وهذا يساعد على إرساء الأسس للانعاش على المدى الطويل في اليمن، وإعادة البناء مع ضمان مجتمعات متنوعة لديها مصلحة في نجاح أي اتفاق سلام في المستقبل.

فمسألة خلق فرص عمل على المدى الطويل هي مهمة شاقة. عندما تكون الأسواق قادرة على العمل، تقوم أوكتاف بتقديم مساعدات نقدية مباشرة للمحتاجين. هذا يمكن أن يساعد على كسر حلقة الفقر والمديونية ومساعدة الأسر في استئناف أنشطة كسب الرزق.

عندما يكون من الممكن تنفيذ البرامج النقدية، فإن هذا يعطي الناس المرونة المرجوة في اختيار كيفية إعادة بناء معيشتهم، ويساعدهم على الحفاظ على كرامة اختيار كيفية إنفاق المال. أيضاً، يساعد هذا النوع من الدعم التجار المحليين والشركات الصغيرة، والتي تأثرت بشكل كبير بسبب النزاع الحالي. ففي العديد من المقابلات ومناقشات المجموعات، ذكر الناس لأوكتاف بأن تعزيز القدرة النقدية جنباً إلى جنب مع التدريب على المهارات التقنية يمكن أن يساعد الشباب إلى حد كبير، بمن فيهم النازحين، لتطوير الفرص المتاحة في السوق.⁵⁹

ففي المناطق التي لا تزال تتأثر بشكل كبير من الصراع، يجب أولاً أن يتم تقديم الموارد والسلامة للناس لتمكينهم من توفير الغذاء لأسرهم. أوكتاف تقوم بتجريب برنامج يوفر الأموال اللازمة لدعم تطوير سبل العيش أعلى من المبلغ المطلوب لتلبية الاحتياجات

الغذائية الأساسية. على أمل أن يمكن هذا النهج الأسر من تسديد ديونها والوقوف على أقدامهم. وتعتقد منظمة أوكسفام بأن الأسر اليمنية هم أفضل من يقرر كيفية إدارة دخلها على جميع الأممية القصير، المتوسط والطويل. فبدون تمويل كاف ومنتظم، لا يمكن للوكالات الإغاثية أن تساعد الناس على بناء اعتمادهم على الذات.

يجب دعم الأشخاص الذين فروا من بدون أوراق ثبوتية والتأكد من حصولهم على المساعدات التي يحتاجون إليها. فعلى سبيل المثال، في حجة، تعمل أوكسفام مع لجان المجتمع المحلي لاختيار أولئك الذين هم في أشد الحاجة إلى الدعم النقدي، بما في ذلك الأشخاص الذين لا يملكون أوراق ثبوتية. ففي تعز، من خلال العمل مع بنك الكريمي، أصبح الناس قادرين على الوصول إلى النقد من خلال العمل على برنامج القسائم الصادر من قبل الموظفين الميدانيين لأوكسفام.

المرأة اليمنية صامدة ومبدعة

يأتي اليمن في مرتبة تعتبر واحدة من أسوأ الأماكن في العالم بالنسبة للمرأة، حيث تترسخ بحزم الأدوار المنزلية على هوى الأجناس.⁶⁰ ومع ذلك، نتيجة للضغط جراء الصراع، فإن النساء وبدرجة متزايدة يبحثون عن فرص لكسب لقمة العيش. في الواقع، قال أحد المشاركين من الذكور في المناقشة الجماعية لأوكسفام: "أنه لم يعد من المشين للمرأة أن تذهب للعمل". وقالت حميدة من محافظة صنعاء لأوكسفام بأن زوجها فقد وظيفته بسبب استمرار عدم الاستقرار العنيف. حيث أصبحت المعيل الوحيد للأسرة من خلال عملها كمنطوعة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية.⁶¹ نتيجة للصراع، فإن انجازات الصندوق الاجتماعي للتنمية قد تقلصت بشدة.⁶² وعلى الرغم من هذا، أعلن البنك الدولي مؤخراً بتنفيذ إجراء إيجابي بقيمة ٥٠ مليون لدعم مشروع الأشغال العامة الخاص بالصندوق الاجتماعي للتنمية.⁶³

في حجة، تقوم النساء ببيع السلة الغذائية والمنتجات المختلفة في الأسواق، حيث كان هذا العمل تقليدياً وحكراً على الرجال. القيام بعمل (الدلالة) حيث تباع النساء السلع الصغيرة بالتجول من باب إلى آخر، أيضاً يعود بالمنفعة.⁶⁴ حصلت سعاد وهي امرأة كانت من النازحين مع عائلتها على قرض من أحد الجيران، حيث تنتج البخور والعطور، وتبيعه الآن لكسب الدخل لعائلتها، حيث قالت: "كانت هذه الخطوة الأولى من رحلة الألف ميل. بدأت في تحقيق أرباح كافية تمكنني أنا وعائلتي من العيش".⁶⁵ يأتي هذا الدور المكتشف حديثاً للمرأة في الأسرة مع تحديات، كما يقول كثير من الرجال الذين يشعرون بالاستياء والخجل بأنهم غير قادرين على الإنتاج.⁶⁶

الخبرات والمهارات للمرأة اليمنية لا بد من تسخيرها في الجهود الإنسانية وإعادة الإعمار وحيث أنه أمر ضروري لحمايتهم. وينبغي دعم عمل المرأة من خلال دورات في الإدارة المالية والمهارات التجارية، وهذا يتطلب الدعم التقني الكافي وربطها مع السوق وتوفير الموارد المستدامة. إيجاد فرص لدعم خيارات العمل هو ذا مغزى كبير بالنسبة للمرأة اليمنية التي تعمل على تطوير الاعتماد على الذات وتجاوز الاعتبارات النمطية القائمة على نوع الجنس مثل: العمل في مجالات الخياطة أو الأنشطة المنزلية.

٥. المرأة مصدر دعم للمنزل

نظراً لتلف وعدم توفر الموارد الكهربائية في جميع أنحاء البلاد وارتفاع أسعار الوقود، فإن استخدامات الألواح الشمسية في اليمن أخذ في الازدياد. الأمر الذي يمثل فرصة هامة وفريدة من نوعها للنساء لكسب الرزق. فعلى سبيل المثال، قد قامت بعض النساء في تعز بتدريب أنفسهن كفنيات لأنظمة الطاقة الشمسية المنزلية التي تتطلب صيانة متكررة بسبب نوعيتها الرديئة.⁶⁷ ونظراً للأعراف الاجتماعية السائدة، فمن أكثر قبولاً للنساء بدخول المنزل وأداء هذه الوظيفة أكثر من الرجال. فاستمرار ارتفاع أسعار الوقود والكهرباء غير المنتظم يعني أن صناعة الطاقة الشمسية في اليمن في ازدهار.

وهناك أيضاً فرص للدعم والعمل مع المجموعات النسائية والمبادرات التي يقودها المجتمع.⁶⁸ فعلى سبيل المثال، الممارسات التقليدية مثل (مجموعات ادخار النساء) المعروفة باسم (الحبكة) والاستمرار في استخدامها، والتي يمكن أن تكون الأساس لحلول مستقبلية. فقبل الأزمة، في حال وقوع طوارئ عائلية، كانت هذه المجموعات فعالة جداً في دعم الضعفاء من أفراد المجتمع. ثقافياً، تعتبر النساء في اليمن أكثر 'حكمة' مع المال، مع قدرتهن على تمديد موارد الأسرة المحدودة لتلبية احتياجات الأسرة. كما قالت امرأة

في تعز: "اعتاد أزواجنا على جلب البضائع إلى المنزل. ولكننا لا نعرف ما إذا كان بإمكانهم جلب المزيد في اليوم التالي. لذلك هم يتركوا الأمر في أيدينا نحن النساء لإدارة هذه الأموال بشكل أكثر حكمة ولصالح الأسرة".⁶⁹

سبل العيش المتأرجح بين النزوح والعودة

تحسين سبل العيش يمكن ان يعالج مسببات الصراع على المستوى المحلي. تحدث اليمنيين عن التوترات الحاصلة داخل الأسر وبين النازحين والمجتمعات المضيفة بسبب تصورات التوزيع غير العادل للمساعدات المقدمة من قبل وكالات الإغاثة.

يساعد برامج دعم سبل العيش الناس على تلبية احتياجاتهم الأساسية، وتوفير مساحة أكبر للتعامل مع الجهود المبذولة لإدارة النزاعات، سواء داخل المنزل أو المجتمع الأوسع. ولتمكين العمل على مثل هذه التدخلات، هناك حاجة للنظر الي موارد المجتمع المتوفرة، بما في ذلك الممارسات التقليدية والنظر إلى كيفية دمج النازحين والمجتمع المضيف معاً، بما في ذلك الرجال والنساء. في بعض المناطق، تسيطر النساء على توزيع المساعدات، بسبب التوترات والصراعات السياسية بين الرجال في المجتمعات المحلية. وفي مجتمعات أخرى تم الإقرار وبشكل جماعي التوقف عن الحديث في السياسة والموافقة على بدء التعاون في المبادرات المجتمعية لبحث سبل العيش المشترك.

فمن خلال الدراسة التي قامت بها أوكسفام، تحدثت المجتمعات بقوة عن الحاجة الماسة إلى المساعدة وأن تكون قائمة على أساس الاحتياجات الحقيقية لكل من النازحين والمجتمعات المضيفة من أجل تعزيز وليس إلحاق الضرر بالتماسك الاجتماعي. فزيادة الحضور الميداني للوكالات الإنسانية يساعد كثيراً في الاستهداف والتسجيل وتحديد نوعية المساعدة المقدمة. من الضروري لهذه العملية إشراك ممثلي المجتمع المحلي وملاك الأراضي المحليين لضمان استقبال أفضل للنازحين، ودقة تحديد المناطق المستهدفة، وتوصل واضح إلى تحديد معايير الاختيار والاحتياجات الخاصة التي تحتاج إلى معالجة. تتطلب هذه البرامج وجود ميداني هادف من أجل تنفيذها. فأيما كان ذلك ممكناً، ينبغي إشراك كل من الضعفاء من أفراد المجتمعات المضيفة والنازحين في تصميم التدخلات التي توفر فرص كسب العيش للجميع.

فقد سعت برامج أوكسفام إلى العمل بشكل إيجابي على تحديد احتياجات كل من النازحين والمجتمعات المضيفة الضعيفة. فالنزوح الجماعي يمثل ضغطاً استثنائياً على شبكات المياه والصرف الصحي على سبيل المثال، الأمر الذي شأنه أن يساهم في تعزيز التوتر بين المجتمعات المضيفة والنازحين. حيث قامت أوكسفام بالتخفيف من حدة التوتر في العديد من المجالات من خلال إعادة تأهيل أنظمة المياه في جميع أنحاء شمال وجنوب اليمن التي تخدم مئات الآلاف، بما في ذلك النازحين والمجتمعات المضيفة الضعيفة. ولقد ولدت إعادة التأهيل هذه أيضاً فرصاً لتنفيذ مشاريع النقد مقابل العمل، ولضمان دخل لأشخاص ممن هم في حاجة ماسة للمساعدة. وبهذه الطريقة، تمكنت منظمة أوكسفام من تلبية الاحتياجات الحالية مع توفير حلول ملموسة على المدى الطويل للتعاش، وإعادة الإعمار من خلال تدخلات تكون مستدامة بعد انتهاء الأزمة.

5. الخلاصة والتوصيات

وسط حالة من عدم اليقين، واقع اليمنيين العاديين هو أسوأ مما كان عليه قبل الأزمة، حيث نصف السكان يعيشون في فقر. وكخطوة فورية، يجب على جميع الأطراف المتحاربة وقف إطلاق نار حقيقي ويمكن الناس والبضائع على التحرك بحرية في جميع أنحاء اليمن.

الحياة في خضم الفوضى هي النضال اليومي من أجل البقاء. بناء فرص للعمل وتطوير الاعتماد على الذات هو شريان الحياة لأولئك المحاصرين داخل مخيمات النزوح الممتدة والأسر العائدة لمنزلها لرؤية ما تبقى من حياتهم السابقة. بالرغم من القوى الدولية والمصالح الإقليمية والمنافسات السياسية الداخلية اليمنية. يتم توفير الدعم من قبل القوى الدولية والإقليمية الى وكلاء الطوائف والفصائل، في حين أن حقوق المدنيين اليمنيين في الحماية والمساعدة الإنسانية والتنمية الاقتصادية يتم إهمالها.⁷⁰ كيف يختار

المجتمع الإقليمي والدولي الاستجابة لاحتياجات وتطلعات الشعب اليمني في المدى القريب والمتوسط والبعيد سوف يحدد مسار مستقبلها.

موارد جديدة، لا سيما من دول الخليج وحلفائها الغربيين، يمكن استخدامها لدعم فرص كسب العيش المبتكرة التي يمكن أن تساعد الرجال والنساء البقاء على قيد الحياة، وربما إعادة البناء. وذلك تلبية احتياجات النازحين من منازلهم والمجتمعات المضيفة الضعيفة، وليس مجرد النخب المجتمعية.

تحت منظمة أوكسفام أصحاب المصلحة الرئيسيين لاتخاذ إجراءات فورية لمعالجة تتعلق بالسلامة والمخاوف الاقتصادية لليمنيين على المستوى المحلي، وبالتالي تمكين سلام ذو مغزى واستدامة. إذا لم يكن الناس قادرين على كسب لقمة العيش من خلال الدعم من وكالات المعونة وتجديد اقتصادي على المستوى المحلي، سيتم زرع بذور استمرار عدم الاستقرار العنيف.

فالتوصيات التالية توضح كيف بإمكان كل من الجهات اليمنية والإقليمية والدولية والإنسانية أن تدعم هذه الجهود:

يتوجب على الحكومة اليمنية والمجلس السياسي الأعلى على جميع المستويات ما يلي:

- التنفيذ والالتزام بالوقف الفوري والشامل لإطلاق النار في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك التوقف عن دعم الغارات الجوية والقتال البري.
- إصدار التعليمات العامة لموظفي الأمن، والجماعات المسلحة المرتبطة بها التي تمنع وصول وتلقي المساعدات.
- تأمين حماية للنساء، والرجال والفتيان، والفتيات من جميع أشكال الإساءة، والعنف القائم على أساس الأجناس من خلال تطوير الالتزام بمعايير التي يمكن مراقبتها من قبل لجان حماية شاملة، بقيادة محلية، وبالتعاون مع لجان تنسيقية وقائمة على مبدأ عدم التصعيد.
- استشاره النازحين والعائدين، والمجتمعات المضيفة، والاستجابة لمطالبهم من أجل تقديم الدعم الذي يحتاجونه وللحفاظ على السلامة وبناء سبل العيش.

يتوجب على التحالف العسكري بقيادة السعودية والحكومات الغربية ما يلي:

- التنفيذ والالتزام بالوقف الفوري والشامل لإطلاق النار في جميع أنحاء البلاد.
- وقف أعمال تأجيج الصراع، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي من خلال التوقف عن توريد الأسلحة إلى جميع الأطراف والإيفاء بالتزاماتها القانونية بموجب معاهدة تجارة الأسلحة.
- تأمين عمليات التحويلات النقدية اللازمة لضمان قدرة المواطنين على تلبية احتياجاتهم الأساسية، وتأسيس سبل العيش المستدامة.
- زيادة الموارد لتقديم المساعدات الفورية لتأمين مستلزمات المعيشية للنازحين والعائدين، بما في ذلك الموارد للمجموعات النسائية المحلية ودعم عمل المرأة من خلال المهارات والتدريب.
- تمويل إزالة الذخائر الغير منفجرة والمناطق الملغومة، ودعم برامج للتوعية العامة حول مخاطر تلك الأسلحة وتقديم تعويضات للضحايا.
- يتوجب على المانحين ممارسة الضغط على الجهات الحكومية وغير الحكومية اليمنية لحماية النازحين وعمال الإغاثة في جميع أنحاء البلاد، وجعل التمويل مشروطاً بتوفير الحماية.

يتوجب على الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية ما يلي:

- الإسراع بتعزيز عملية الاستجابة بتقديم الموارد المالية والبشرية الكافية لتقديم المساعدة الفورية للمعيشة حيثما أمكن، وكذلك إرسال الموظفين لتقديم خدمات الحماية المتزايدة، وتعزيز المساءلة للسكان المحليين.

- تأكيد على احتياجات كل من النازحين والمجتمعات المضيفة في صياغة المشاريع المستقبلية من أجل تعزيز الاستقرار على المدى الطويل، ومنع ظهور حالات جديدة من الصراع.
- إنشاء آليات واضحة لمشاركة حقيقية للمجتمعات المحلية في تقديم المساعدة الإنسانية على مستوى المناطق والقرى. وينبغي تصميم الاستراتيجيات مع إشراك المجتمع المحلي في المركز. وينبغي إعطاء اهتمام خاص لضمان المشاركة الفعالة للنساء والفئات المهمشة.

الملاحظات

- ¹ مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي (SEMC). اليمن: المؤشرات الاقتصادية. تحديث ١ يناير/كانون الثاني - ٣٠ مارس/آذار ٢٠١٦.
 - ² أوكسفام. (المرتقب ٢٠١٦). فهم المجتمعات المتضررة في اليمن. صنعاء، اليمن: منظمة أوكسفام. تقييم الحماية. المشاركون تم سؤالهم: "هل لديك أي من أفراد الأسرة المقربين لديك ماتوا أو أصيبوا نتيجة للصراع؟" قالوا: نعم: ٦٢ في المئة. لا: ٣٨ في المئة.
 - ³ تجنب التصعيد ولجنة التنسيق ويضم ممثلين عن الجانبين للصراع من أجل توثيق والإبلاغ عنها والنظر الى انتهاكات وقف اعلان الأعمال العدائية وتجنب أي تصعيد عسكري.
 - ⁴ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. (٢٠١٦). نشرة العدد اليمن الإنسانية ١٢-١٢ يونيو/حزيران ٢٠١٦.
 - ⁵ مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي (SEMC). اليمن: المؤشرات الاقتصادية.
 - ⁶ المقابلات الرئيسية التي أجريت - أوكسفام. (المرتقب ٢٠١٦). تقييم الحماية. يناير/كانون الثاني - مايو/أيار ٢٠١٦.
 - ⁷ المقابلات الرئيسية التي أجريت - عدن، مناقشات جماعية - حجة. أبريل ٢٠١٦.
 - ⁸ الصندوق الاجتماعي للتنمية، وبدعم من البنك الدولي، لتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتعزيز الفرص الاقتصادية والحد من ضعف الفقراء، وكان سابقاً آلية رئيسية للحماية الاجتماعية في اليمن.
 - ⁹ - أوكسفام. (٢٠١٦). تقييم الأمن الغذائي - حجة. مايو/أيار ٢٠١٦.
 - ¹⁰ أوكسفام. (المرتقب ٢٠١٦). فهم المجتمعات المتضررة في اليمن. تقييم الحماية. صنعاء، اليمن: منظمة أوكسفام. أجريت يناير/كانون الثاني - مايو/أيار ٢٠١٦. تقييم حماية هو تحليل متعمق لتأثير الصراع على احتياجات الحماية ونقاط الضعف. على وجه الخصوص يركز على مستوى التماسك الاجتماعي، وأثره على البنية الرسمية وغير الرسمية للحماية، وتصور للاستجابة الإنسانية وقنوات الاتصال المفضلة للسكان المتضررين. التقييم يهدف إلى الوصول إلى ٩٥ في المئة ثقة مع هامش ± 5 في المئة من الخطأ من خلال تغطية حجم عينة من ٣٨٤ مقابلات مع الأسر مع أخذ عينات هادفة وعشوائية. حجم العينة تم وضعه على أن يكون تمثيلاً قدر الإمكان، مع ٩٦ مشاركات فردية في عدن وعمران وحجة وتعز. وقد تم اختيار هذه المحافظات بسبب وجود نسبة عالية من النازحين والسكان المتضررين من النزاع الشديد جنباً إلى جنب مع المياه والصرف الصحي والأمن الغذائي وسبل العيش واحتياجات الحماية. وتماشياً مع أدنى المعايير لأوكسفام، تضمن هذا التقييم تحليل النوع الاجتماعي من قضايا الحماية التي تركز أكثر على تأثير الصراع على الرجال والصبية. وجاء هذا الاختيار منذ أن أجري تحليل النوع الاجتماعي تحت تأثير النزاع من قبل دائرة الأجناس لأوكسفام مع منظمة كير ومستشار مشروع القدرات الاحتياطية للأجناس في ثلاث من أربع محافظات تم تغطيتها خلال تقييم الحماية.
 - ¹¹ اللجنة الدائمة لمشروع القدرات الاحتياطية للأجناس، أوكسفام وكير. (المرتقب ٢٠١٦). علاقات الصراع والنوع الاجتماعي في اليمن: الآثار المترتبة على الاستجابة الإنسانية والتطور على المدى الطويل. التقرير الأخير. مايو/أيار ٢٠١٦. وشمل تقييم الأجناس المناطق ذات الاحتياجات الشديدة في اليمن بما في ذلك محافظات عدن وتعز وحجة وأبين. أدرج التقييم عينة من ٥٤٤ من المقابلات المنزلية، عبارة عن مقابلات مع ٢٨٠ امرأة (٥١ في المئة) و ٢٦٤ رجل (٤٩ في المئة)، مع عدد متساو من المقابلات في المناطق الحضرية والريفية. وبالإضافة إلى ذلك، جرت ٤٠ مناقشة جماعية: ٢٤ مع الذكور والإناث (مناقشات منفصلة مع المجتمعات المضيفة ومع النازحين فيها)؛ وثمانية مناقشات مع الفئات المهمشة (منفصلة بين الذكور والإناث)؛ وثمانية مناقشات مع ممثلي الشباب من الذكور والإناث (المناطق الحضرية فقط). وأخيراً، أجريت ٣٢ مقابلة معمقة مع النشطاء والقيادات المحلية في المحافظات الأربع ٣٢ في المجموع.
 - ¹² مشروع القدرات الاحتياطية للأجناس (GenCap) من اللجنة الدائمة.
 - ¹³ أوكسفام. (المرتقب ٢٠١٦). تقييم الحماية. السؤال: "العوامل التي من شأنها أن تجعلك تعود إلى منزلك؟" (النازحين). الجواب: إعادة بناء المنزل: ٢٠ في المئة.
 - ¹⁴ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. (٢٠١٥). نظرة عامة لاحتياجات الإنسانية عن عام ٢٠١٦، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥.
 - ¹⁵ أوكسفام. (المرتقب ٢٠١٦). تقييم الحماية (النازحين). انتقلت ٦٥ في المئة في العام الماضي، مع ٤٠ في المئة في الأشهر الستة الأولى. أجابوا المستطلعين أصحاب البيوت، وأسباب مغادرة المنزل: انعدام الأمن العام (٧٨ في المئة)، الغارات الجوية (٧٦ في المئة) أو الخوف من الموت (٣٨ في المئة) بما في ذلك الخوف من العنف ضد أحد أفراد العائلة أو خوفاً من الخطف.
 - ¹⁶ مقابلة، حليلة، ٣٦، عمران، ٢٠ يناير/كانون الثاني ٢٠١٦.
 - ¹⁷ أوكسفام. (المرتقب ٢٠١٦). تقييم الحماية.
 - ¹⁸ المناقشات الجماعية - حجة. منطقة عبس. ٥ أبريل/نيسان ٢٠١٦.
 - ¹⁹ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. (٢٠١٥). الكتلة الوطنية للحماية - استراتيجية حماية اليمن سبتمبر/أيلول ٢٠١٥، صفحة ٨ و٧. تم الاسترجاع من <https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/yemen/document/national-protection-cluster-yemen-protection-strategy-september-2015>
- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. (٢٠١٥). مجموعة حماية اليمن. فرقة العمل المعنية لحركة السكان التقرير السادس، ١٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥، صفحة رقم ٥. تم الاسترجاع من <http://goo.gl/ygSK00>

- ²⁰ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. (٢٠١٥). نظرة عامة عن الاحتياجات الإنسانية ٢٠١٦.
- ²¹ مقابلات المؤلف، الموظفين الميدانيين لأوكسفام. مايو/أيار ٢٠١٦.
- ²² مقابلات الرئيسية التي أجريت - عدن. منطقة فوهة البركان. ٢٥ و ٢٦ أبريل/نيسان ٢٠١٦.
- ²³ أوكسفام. (٢٠١٦). تقييم الحماية. السؤال: "هل تشعر بالحماية في مجتمعك هنا؟" الجواب: لا. ٢٠ في المئة. السبب: عدم تطبيق القانون: ٧٦ في المئة. المجرمون لا يتم معاقبتهم: ٥٢ في المئة.
- ²⁴ المقابلات الرئيسية التي أجريت - تعز. منطقة التربة. ٢ مايو/أيار ٢٠١٦.
- ²⁵ المناقشات الجماعية - تعز. منطقة المسراخ. ١٩ أبريل/نيسان ٢٠١٦.
- ²⁶ الشامي، محمد. (٢٠١٥). السلامة والأمن في اليمن: التحديات الرئيسية وأصحاب المصلحة. تم الاسترجاع من https://www.wilsoncenter.org/sites/default/files/safety_and_security_in_yemen_0.pdf
- ²⁷ صالح الباتاني، وآسا فيتش. (١٣ يونيو/حزيران ٢٠١٦). المدينة اليمنية تتكيف مع الحياة بعد تراجع تنظيم القاعدة. جريدة وول ستريت. تم الاسترجاع من <http://www.wsj.com/articles/a-yemeni-city-adjusts-to-life-after-al-qaedas-retreat-1465859600>
- ²⁸ المناقشات الجماعية - تعز. منطقة المعافر. ٢٠ أبريل ٢٠١٦.
- ²⁹ صندوق الأمم المتحدة للسكان. (٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥). كما يستمر الصراع في اليمن، ينمو استضعاف المرأة. تم الاسترجاع يناير/كانون الثاني ٢٠١٦ من <http://www.unfpa.org/news/yemen-conflict-drags-women%E2%80%99s-vulnerability-grows>
- ³⁰ مشروع القدرات الاحتياطية للأجناس (GenCap)، أوكسفام وكير. (المرتقب 2016). تقييم الجنسين.
- ³¹ المرجع نفسه.
- ³² محرم هو ممارسة يتم احترامها في العديد من الدول الإسلامية لعدة قرون. تطلب النساء من رجل قريب لهن من الدرجة الأولى لمرافقتهن في جميع أحوال الخروج/ الأنشطة خارج المنزل. هذه الممارسة شائعة جدا في البلدان التي تتبع الشريعة الإسلامية مثل المملكة العربية السعودية. في اليمن، هو أكثر من ممارسة عادات وتقاليد التي لا يعززها القانون. وهو أكثر شيوعا في المناطق الريفية؛ ومع ذلك، تمارس في بعض المناطق الحضرية.
- ³³ المرجع نفسه.
- ³⁴ صندوق من أجل السلام. (٢٠١٦). اليمن في عام ٢٠١٦.
- ³⁵ حماية اليمن. (٢٠١٦). فرقة العمل المعنية لحركة السكان، التقرير العاشر نشر أغسطس/آب ٢٠١٦.
- ³⁶ أوكسفام. (المرتقب ٢٠١٦). تقييم الحماية. السؤال: "ما العوامل التي من شأنها أن تجعلك تعود إلى بيتك؟" (النازحين). الجواب: لا أنوي العودة إلى البيت: ٢٢ في المئة.
- ³⁷ المقابلات التي أجريت الرئيسية - عدن. منطقة الشيخ عثمان. ٢٨ أبريل/نيسان ٢٠١٦.
- ³⁸ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. (٢٠١٥). نظرة عامة عن الاحتياجات الإنسانية ٢٠١٦.
- ³⁹ منظمة حقوق الإنسان. (١٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥). اليمن: الاستخدام الحوثي الجديد للألغام الأرضية تم الاسترجاع من <https://www.hrw.org/news/2015/11/18/yemen-new-houthi-landmine-use>
- ⁴⁰ منظمة العفو الدولية. (٢٣ مايو/أيار). اليمن: الأطفال بين المدنيين الذين قتلوا وشوهوا في "حقول الألغام" القنابل العنقودية. تم الاسترجاع من <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2016/05/yemen-children-among-civilians-killed-and-maimed-in-cluster-bomb-minefields/>
- ⁴¹ حماية اليمن. (٢٠١٦). فرقة العمل المعنية لحركة السكان، التقرير العاشر.
- ⁴² أوكسفام. (المرتقب ٢٠١٦). تقييم الحماية.
- ⁴³ ما يقرب من ٣٣٢٢٣٢ نازح قد عادوا إلى محافظة عدن. وأشارت التقديرات أن ٥٣٢٩٩٢ شخص فروا من محافظة تعز، بالمقارنة مع ٨٧٤٢٦ عاندين. حماية العنقودية اليمن. (٢٠١٦). فرقة العمل المعنية لحركة السكان، التقرير العاشر.
- ⁴⁴ أوكسفام. (المرتقب ٢٠١٦). تقييم الحماية. السؤال: "هل تعتقد أن الصراع والنزوح أدى إلى زيادة التوترات داخل الأسرة الخاصة بك؟ نعم: ٨٥ في المئة. لا: ١٥ في المئة. هل تعتقد أن الصراع والنزوح أدى إلى زيادة التوترات داخل مجتمعك؟ نعم: ٧٤ في المئة. لا: ٢٦ في المئة.
- ⁴⁵ المناقشات الجماعية - حجة. منطقة عيس. ٧ أبريل/نيسان ٢٠١٦.
- ⁴⁶ أوكسفام. (المرتقب ٢٠١٦). تقييم الحماية. السؤال: "هل تشعر بالحماية من قبل المجتمع هنا؟" الجواب: نعم: ٨٠ في المئة. نحن نثق في بعضنا البعض: ٩٦ في المئة. لدينا علاقات جيدة جدا بين مجتمعاتنا: ٥٤ في المئة.
- ⁴⁷ المقابلات الرئيسية التي أجريت - عدن. منطقة كريتر. ٢٦ أبريل/نيسان ٢٠١٦.
- ⁴⁸ أوكسفام. (المرتقب ٢٠١٦). تقييم الحماية. السؤال: "هل يحاول المجتمع ضمان أن يحصل الضعفاء على المساعدة الإنسانية؟" الجواب: نعم: ٦٢ في المئة. لا: ٣٨ في المئة. السبب: لأنهم دائما يتم استبعادهم وتعودوا على ذلك: ٦٢ في المئة. كل شخص مسؤول عن نفسه وعائلته للبقاء على قيد الحياة: ٦٢ في المئة.
- ⁴⁹ المقابلات الرئيسية التي أجريت - عدن وحجة. أبريل/نيسان، مايو/أيار ٢٠١٦.
- ⁵⁰ المقابلات الرئيسية التي أجريت - عمران. قرية الصبية. منطقة بنى صريم. ١٩ أبريل/نيسان ٢٠١٦.
- ⁵¹ بنات وليست عرائس. زواج الأطفال حول العالم: اليمن. تم الاسترجاع من <http://www.girlsnotbrides.org/child-marriage/yemen/>
- ⁵² مشروع القدرات الاحتياطية للأجناس (GenCap)، أوكسفام وكير. (المرتقب ٢٠١٦). تقييم الجنسين.
- ⁵³ المناقشات الجماعية - تعز. منطقة المسراخ. ١٩ أبريل/نيسان ٢٠١٦.

⁵⁴ الأمم المتحدة. (٢٠١٦). الأطفال والصراعات المسلحة. تقرير الأمين العام. تم الاسترجاع من

http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/70/836&Lang=E&Area=UNDOC

⁵⁵ المقابلات الرئيسية التي أجريت - عدن. منطقة كريتر. ٢٥ أبريل/نيسان ٢٠١٦. المناقشات الجماعية - تعز. أبريل/نيسان ٢٠١٦.

⁵⁶ مشروع القدرات الاحتياطية للأجناس (GenCap)، أوكسفام وكير. (المرتقب ٢٠١٦). تقييم الجنسين.

⁵⁷ مقابلة، زكريا علي، ٢٣، الحويان. تعز قرية القيعاف السفلى. ١٧ فبراير ٢٠١٦.

⁵⁸ خدمة التتبع المالي. (٢٠١٦). خطة الاستجابة الإنسانية اليمن. تم الاسترجاع من

<https://fts.unocha.org/pageloader.aspx?page=emerg->

[AlternativeCost1EmergencyDetails&appealid=1132&emergID=16585](https://fts.unocha.org/pageloader.aspx?page=emerg-AlternativeCost1EmergencyDetails&appealid=1132&emergID=16585)

⁵⁹ المقابلات الرئيسية التي أجريت - عدن. أبريل/نيسان ٢٠١٦.

⁶⁰ المنتدى الاقتصادي العالمي. (٢٠١٥). التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين، تعريف دولة اليمن عام ٢٠١٥. تم الاسترجاع

<http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2015/economies/#economy=YEM>

⁶¹ وقد ذكر البعض أيضا أنها تلقي الدخل من الصندوق الاجتماعي للتنمية في محافظة حجة. المناقشات الجماعية - حجة. منطقة كعيدنة. ٢٤ أبريل/نيسان ٢٠١٦.

⁶² البنك الدولي. اليمن: الصندوق الاجتماعي للتنمية الرابع (P117949). تم الاسترجاع من

http://www.wds.worldbank.org/external/default/WDSPContentServer/WDSP/MNA/2016/07/08/090224b08443e77a/2_0/Rendered/PDF/Yemen00Republi0Report000Sequence012.pdf

⁶³ البنك الدولي. (١٩ يوليو/تموز ٢٠١٦) البنك الدولي. يوافق بقيمة ٥٠ مليون \$ منحة لمساعدة المجتمعات والمؤسسات في اليمن على مواجهة الصراع. تم الاسترجاع من

<http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2016/07/19/world-bank-approves-us50-million-grant-to-help-communities-and-institutions-in-yemen-cope-with-the-conflict>

⁶⁴ مقابلات المؤلف، مستشار تقييم الأجناس. مايو /أيار ٢٠١٦.

⁶⁵ مشروع القدرات الاحتياطية للأجناس (GenCap)، أوكسفام وكير. (المرتقب ٢٠١٦). تقييم الجنسين.

⁶⁶ المرجع نفسه.

⁶⁷ مقابلات المؤلف، مستشار تقييم الأجناس. مايو /أيار ٢٠١٦.

⁶⁸ مشروع القدرات الاحتياطية للأجناس (GenCap)، أوكسفام وكير. (المرتقب 2016). تقييم الجنسين.

⁶⁹ المرجع نفسه.

⁷⁰ سالزبوري. (٢٠١٦). اليمن - كبح صعود دولة الفوضى. تم الاسترجاع ٢٩ مايو/أيار ٢٠١٦، من

<https://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/publications/research/2016-05-25-yemen-stemming-rise-of-chaos-state-salisbury.pdf>

وقد كتب هذه الورقة سومان مودلي. وتتعترف منظمة أوكسفام بالمساعدة من منظمة أوكسفام تقر مساعدة زوريكا شاكون، فاستو اراية دي سانتيس، ستيف بوربريك، ريتشارد ستانفورد، شاهين تشوجتاي، ساجد محمد ساجد، سيلفيا غالي وأنا ريدوت في إنتاجه. وهو جزء من سلسلة من أوراق مكتوبة لإبلاغ النقاش العام حول قضايا التنمية والسياسات الإنسانية.

لمزيد من المعلومات حول القضايا التي أثرت في هذه الورقة يرجى البريد الإلكتروني

advocacy@oxfaminternational.org

هذا المنشور هو حق المؤلف ولكن يمكن استخدام النص مجاناً لأغراض المناصرة، والحملات، والتعليم، والبحوث، شريطة أن يتم التعريف المصدر بالكامل. ويطلب صاحب حق النشر أن كل استخدام يتم تسجيله معهم لأغراض تقييم الأثر. للنسخ في أي ظروف أخرى، أو لإعادة استخدامها في مطبوعات أخرى أو ترجمته أو تعديله، يجب أن تحصل على ترخيص وقد يتم فرض رسوم. بريد إلكتروني

policyandpractice@oxfam.org.uk

المعلومات الواردة في هذا المنشور صحيحة في وقت الذهاب للإعلام.

نشر عن طريق منظمة أوكسفام البريطانية لمنظمة أوكسفام الدولية

ISBN 978-0-85598-772-5 في سبتمبر ٢٠١٦.

أوكسفام البريطانية، بيت أوكسفام، طريق جون سميث، كاولي، أكسفورد، OX4 2JY، المملكة المتحدة.

أوكسفام

أوكسفام هي اتحاد دولي يضم ١٨ تابعة ومنظمتين مراقبتين تربطهما معا في أكثر من ٩٠ دولة، وذلك كجزء من حركة عالمية من أجل التغيير، من أجل بناء مستقبل خال من الظلم والفقر. يرجى الكتابة إلى أي من وكالات لمزيد من المعلومات، أو زيارة www.oxfam.org

Oxfam America (www.oxfamamerica.org)
Oxfam Australia (www.oxfam.org.au)
Oxfam-in-Belgium (www.oxfamsol.be)
Oxfam Canada (www.oxfam.ca)
Oxfam France (www.oxfamfrance.org)
Oxfam Germany (www.oxfam.de)
Oxfam GB (www.oxfam.org.uk)
Oxfam Hong Kong (www.oxfam.org.hk)
Oxfam IBIS (Denmark) (www.ibis-global.org)
Oxfam India (www.oxfamindia.org)
Oxfam Intermón (Spain) (www.intermonoxfam.org)
Oxfam Ireland (www.oxfamireland.org)
Oxfam Italy (www.oxfamitalia.org)

Oxfam Japan (www.oxfam.jp)
Oxfam Mexico (www.oxfammexico.org)
Oxfam New Zealand (www.oxfam.org.nz)
Oxfam Novib (Netherlands) (www.oxfamnovib.nl)
Oxfam Québec (www.oxfam.qc.ca)

Observers:

Oxfam Brasil (www.oxfam.org.br)
Oxfam South Africa